

Egyptian Observatory For Education & Training & Employment



اوضاع العمالة المصرية في الاردن وفرص العمل المتنامية

رصد من أجل تطوير منظومة
التعليم والتدريب والتشغيل

أوضاع العمالة المصرية في الأردن وفرص العمل المتاحة

إعداد

مها عبد الحكيم عبد الحميد

عزة شعبان إبراهيم

هناء عبد المولى محمود

إشراف

غادة حسين إبراهيم

أكتوبر ٢٠٠٨

مستخلص

انطلاقاً من أهمية الدور الذي تؤديه أسواق العمل الخارجية في استيعاب جزء كبير من العمالة المصرية - مما يساعد في الحد من مشكلة البطالة - تجدر أهمية دراسة أوضاع العمالة المصرية بتلك الأسواق مع التركيز على الفرص المتاحة أمام العمالة المصرية الراغبة في العمل في أسواق العمل الخارجية.

ويُعدُّ سوق العمل الأردني أحد الأسواق الخارجية التي تستوعب أعداداً كبيرة من العمالة المصرية، حيث تجاوز عدد العمالة المصرية به نحو ٢٠١,٦ ألف عامل في عام ٢٠٠٦ وهو ما يمثل نحو ٦٩,٥٨٪ من إجمالي العمالة الوافدة إلى سوق العمل الأردني خلال العام نفسه، كما تحظى العمالة المصرية بتفضيل واسع في سوق العمل الأردني نظراً لقدرتهم على تحمل العمل الشاق لساعات عمل أطول، والتزامهم بالقوانين الخاصة بالعمالة الوافدة في الأردن.

كما تحتل العمالة المصرية بالأردن المرتبة الأولى من حيث الحجم بين العمالة الوافدة، ويرجع ذلك لعدة أسباب لعل أهمها: القرب من الحدود المصرية، وبالتالي انخفاض تكاليف الانتقال لها مقارنة بالدول العربية الأخرى وعلى وجه الخصوص الخليجية، ومن ثم فقد هدفت الدراسة إلى التعرف على أوضاع العمالة المصرية بالأردن والتحديات التي مازالت تواجه العمالة المصرية بسوق العمل الأردني، بالإضافة إلى التعرف على الفرص التي مازالت متاحة أمام العمالة المصرية الراغبة في السفر إلى الأردن، بما يعضد من قدرة متخذي القرار على رسم خطة تدريبية تنطوي على متطلبات شغل أهم المهن التي مازالت مفتوحة أمام العمالة المصرية بالأردن.

ركزت الدراسة في القسم الأول على إلقاء نظرة عامة على سوق العمل الأردني من خلال تناول خصائص قوة العمل الأردنية والمشتغلين الأردنيين من حيث المستوى التعليمي والنشاط الاقتصادي وأهم المهن ومستويات الأجور بالإضافة إلى معدلات البطالة بين الأردنيين، كما تناول خصائص العمالة الوافدة من حيث الحجم والتركيب العمري والمؤهل التعليمي والنشاط الاقتصادي والمهنة ومستويات الأجور.

بينما أستعرض القسم الثاني من الدراسة واقع العمالة المصرية في سوق العمل الأردني مع التركيز على الخصائص الديموجرافية لتلك العمالة، وقد خلص هذا القسم الى بعض النتائج منها أن النسبة الأكبر من العمالة المصرية بالأردن تتركز في الفئة العمرية من ٣٠ إلى ٣٩، حيث تجاوزت نسبة العمالة الوافدة في هذه الفئة ٤٠٪ من إجمالي العمالة المصرية الوافدة إلى السوق الأردني منذ عام ٢٠٠٣،

كما أن الغالبية العظمى من العمالة المصرية في السوق الأردني من حملة المؤهلات الثانوية فأقل حيث بلغت نسبتهم نحو ٨٨,٦٪ عام ٢٠٠٦، والجدير بالذكر أن النسبة الأكبر على وجه الإطلاق هم من العاملين بأجر ونسبتهم ٩٧٪ من إجمالي العمالة المصرية بالأردن في عام ٢٠٠٦.

وعلى الصعيد المهني وُجد أن النسبة الأكبر من العمالة المصرية الوافدة إلى سوق العمل الأردني تعمل بالمهن الأولية بنسبة ٢٩,٤٪ عام ٢٠٠٦، ومن بين الأنشطة الاقتصادية التي تعمل فيها العمالة المصرية بالأردن نلاحظ ارتفاعاً كبيراً في الأهمية النسبية لنشاط الزراعة والصيد حيث احتل المرتبة الأولى في استيعاب العمالة المصرية الوافدة إلى سوق العمل الأردني في عام ٢٠٠٦ وذلك بنسبة حوالي ٤٠,١٪، ومن ثم يتضح أن سوق العمل الأردني يستوعب العمالة المصرية منخفضة المهارة.

وبالنسبة لمتوسط الدخل الشهري للعمالة المصرية بالأردن وُجد أن هذا المتوسط منخفض للغاية، حيث شكلت نسبة العمالة المصرية الوافدة التي تتقاضى متوسط دخل شهري أقل من ٢٠٠ دينار أردني ٩٤٪ من إجمالي العمالة المصرية الوافدة إلى سوق العمل الأردني عام ٢٠٠٦، وتجدر الإشارة إلى أن غالبية العمال المصريين يعملون في أكثر من عمل بشكل غير رسمي، وبالتالي قد يصل إجمالي الدخل الشهري إلى ما يقرب من ٥٠٠ دينار أردني في بعض الأحيان.

ثم يأتي القسم الثالث ليعرض التحديات التي تواجه العمالة المصرية بالأردن، ومنها عدم حصول العامل على أجر الشهر الأخير في نهاية فترة التعاقد، وعدم القدرة على استقدام الزوجة أو الأسرة، واحتجاز جواز السفر، بالإضافة إلى انخفاض مستوى الأجور التي يحصلون عليها، وأخيراً يتناول هذا القسم متطلبات الفرص المتاحة أو المهن المفتوحة أمام العمالة المصرية في سوق العمل الأردني.

وقد خلصت الدراسة إلى وجود طلب على العمالة المصرية الراغبة في السفر للعمل في مجموعة من المهن بعينها حتى الوقت الراهن ومنها: مهنة عمال زراعة الحدائق والمحاصيل الزراعية، وعمال زراعة الأشجار والشجيرات وعمال المهن العادية، الحرفيون ومن إليهم، وعمال تشغيل المصانع ومشغلو الماكينات وعمال تجميع مكونات الإنتاج، والعاملون في الخدمات والمحلات والأسواق، والفنيون ومساعدو الأخصائيين ومساعدو المنازل ومن إليهم من العاملين في غسيل الملابس والتنظيف الجاف والكيّ ومن ناحية أخرى أظهرت الدراسة الحاجة الملحة لعمل دراسة ميدانية للتعرف عن قرب على المشكلات التي تواجهها العمالة المصرية في الأردن وظروف العمل التي يعملوا فيها بالإضافة إلى الاقتراب أكثر من الظروف المعيشية ومستوى الدخل الذي يحصلون عليه هناك.